استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

نوفمبر ٢٠٢٥

ترجمة مركز دراسات الأمة

الأربعاء 10 ديسمبر 2025

عمان– الأردن

اولا: مقدمة – ما هي الاستراتيجية الأمريكية؟

1. كيف انحرفت "الاستراتيجية" الأمريكية عن مسارها

لضمان بقاء أمريكا أقوى وأغنى وأقوى وأنجح دولة في العالم لعقود قادمة، تحتاج بلادنا إلى استراتيجية متماسكة ومركزة لكيفية تفاعلنا مع العالم. ولتحقيق ذلك، يحتاج جميع الأمريكيين إلى معرفة ما نحاول فعله بالضبط ولماذا.

"الاستراتيجية" هي خطة ملموسة وواقعية تشرح الصلة الأساسية بين الغايات والوسائل: تبدأ من تقييم دقيق لما هو مرغوب فيه وما هي الأدوات المتاحة، أو التي يمكن إنشاؤها بشكل واقعي، لتحقيق النتائج المرجوة.

يجب على الاستراتيجية التقييم والفرز وتحديد الأولويات. لا يمكن أن تكون كل دولة أو منطقة أو قضية أو قضية – مهما كانت أهميتها – محور الاستراتيجية الأمريكية. إن الغرض من السياسة الخارجية هو حماية المصالح الوطنية الأساسية؛ وهذا هو المحور الوحيد لهذه الاستراتيجية.

لقد عجزت الاستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة عن تحقيق أهدافها – فقد كانت مجرد قوائم غسيل من الأمنيات أو الغايات النهائية المرغوبة؛ لم نحدد بوضوح ما نريده، بل عبرنا عن عبارات مبتذلة غامضة؛ وكثيرًا ما أخطأنا في تقدير ما يجب أن نريده.

بعد نهاية الحرب الباردة، أقنعت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها بأن الهيمنة الأمريكية الدائمة على العالم بأسره تصب في مصلحة بلدنا. ومع ذلك، فإن شؤون الدول الأخرى لا تُعنى بنا إلا إذا هددت أنشطتها مصالحنا بشكل مباشر.

أخطأت نخبنا تقديرًا سيئًا لاستعداد أمريكا لتحمل أعباء عالمية إلى الأبد، لم ير الشعب الأمريكي أي صلة لها بالمصلحة الوطنية.

لقد بالغوا في تقدير قدرة أمريكا على تمويل دولة ضخمة، قائمة على الرعاية الاجتماعية والتنظيم الإداري، إلى جانب مجمع عسكري ودبلوماسي واستخباراتي ومساعدات خارجية ضخم. راهنوا رهانات مضللة ومدمرة للغاية على العولمة وما يسمى بـ"التجارة الحرة" التي أفرغت الطبقة الوسطى والقاعدة الصناعية التي يعتمد عليها التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي. لقد سمحوا للحلفاء والشركاء بإلقاء تكاليف دفاعهم على الشعب الأمريكي، وفي بعض الأحيان جرّنا إلى صراعات وجدالات جوهرية لمصالحهم، لكنها هامشية أو غير ذات صلة بمصالحنا. وربطوا السياسة الأمريكية بشبكة من المؤسسات الدولية، بعضها مدفوع بمعاداة صريحة لأمريكا، وكثير منها بنزعة عابرة للحدود الوطنية تسعى

صـراحةً إلى تفكيك سـيادة الدول الفردية. باختصـار، لم تسـعَ نخبنا إلى هدف غير مرغوب فيه ومسـتحيل في جوهره فحسب، بل إنهم بذلك قوّضوا الوسيلة الأساسية لتحقيقه: شخصية أمتنا التي بُنيت عليها قوتها وثروتها وكرامتها.

2. تصحيح الرئيس ترامب الضروري والمرحّب به

لم يكن أي من هذا حتميًا. فقد أثبتت إدارة الرئيس ترامب الأولى أنه مع القيادة الصـحيحة التي تتخذ الخيارات الصـحيحة، كان من الممكن – بل كان ينبغي – تجنب كل ما سبق، وتحقيق الكثير غير ذلك. لقد نجح هو وفريقه في حشد نقاط القوة الأمريكية العظيمة لتصـحيح المسـار والبدء في تدشـين عصـر ذهبي جديد لبلدنا. إن مواصـلة الولايات المتحدة على هذا المسار هو الهدف الأسمى لإدارة الرئيس ترامب الثانية، ولهذه الوثيقة.

الأسئلة المطروحة أمامنا الآن هي:

1. ما الذي ينبغي أن تريده الولايات المتحدة؟
2. ما هي الوسائل المتاحة لدينا لتحقيقه؟
3. كيف يمكننا ربط الغايات والوسائل في استراتيجية أمن قومي قابلة للتطبيق؟

ثانيًا: ما الذي ينبغي أن تريده الولايات المتحدة؟

1. ما الذي نريده إجمالاً؟

أولاً وقبل كل شـيء، نريد اسـتمرار بقاء الولايات المتحدة وسـلامتها كجمهورية مسـتقلة ذات سـيادة، تضـمن حكومتها الحقوق الطبيعية التي وهبها الله لمواطنيها، وتضع رفاههم ومصالحهم في المقام الأول.

نريد حماية هذا البلد، وشـعبه، وأراضـيه، واقتصـاده، وأسـلوب حياته من الهجمات العسـكرية والنفوذ الأجنبي المعادي، سواءً كان تجسسًا، أو ممارسات تجارية استغلالية، أو تجارة المخدرات والبشر، أو دعايةً وترويجًا مُدمرين، أو تخريبًا ثقافيًا، أو أي تهديد آخر لأمتنا.

نريد سـيطرةً كاملةً على حدودنا، ونظام الهجرة لدينا، وشـبكات النقل التي يدخل الناس من خلالها إلى بلدنا – بشـكل قانوني وغير قانوني. نريد عالمًا لا تكون فيه الهجرة مجرد "منظمة"، بل عالمًا تتعاون فيه الدول ذات السـيادة لوقف تدفقات السكان المزعزعة للاستقرار بدلًا من تسهيلها، وأن يكون لها سيطرة كاملة على من تسمح لهم بالدخول ومن لا تسمح لهم.

نريد بنية تحتية وطنية مرنة قادرة على الصـــمود في وجه الكوارث الطبيعية، ومقاومة التهديدات الخارجية وإحباطها، ومنع أو تخفيف أي أحداث قد تضر بالشعب الأمريكي أو تُعطل الاقتصاد الأمريكي. لا ينبغي لأي خصم أو خطر أن يُعرّض أمريكا للخطر.

نريد تجنيد وتدريب وتجهيز ونشر أقوى جيش في العالم وأكثرها فتكًا وتقدمًا تكنولوجيًا لحماية مصالحنا، وردع الحروب، وكسبها – إذا لزم الأمر – بسرعة وحسم، بأقل خسائر ممكنة في صفوف قواتنا. ونريد جيشًا يفخر كل فرد فيه ببلده ويثق في مهمته.

نريد أقوى رادع نووي وأكثرها مصداقية وحداثة في العالم، بالإضافة إلى دفاعات صاروخية من الجيل التالي – بما في ذلك القبة الذهبية للوطن الأمريكي – لحماية الشعب الأمريكي، والممتلكات الأمريكية في الخارج، وحلفاء أمريكا.

نريد أقوى اقتصـــاد في العالم، وأكثرها ديناميكية، وأكثرها ابتكارًا، وأكثرها تقدمًا. الاقتصـــاد الأمريكي هو حجر الأساس لأسلوب الحياة الأمريكي، الذي يَعِدُ ويُوفِّر ازدهارًا واسع النطاق، ويُؤمِّن حراكًا تصاعديًا، ويُكافئ العمل الجاد. كما يُمثِّل اقتصادنا حجر الأساس لمكانتنا العالمية، والأساس الضروري لجيشنا.

نريد أقوى قاعدة صـــناعية في العالم. تعتمد القوة الوطنية الأمريكية على قطاع صـــناعي قوي قادر على تلبية متطلبات الإنتاج في أوقات السلم والحرب. وهذا لا يتطلب فقط قدرة إنتاج صناعي دفاعي مباشر، بل يتطلب أيضًا قدرة إنتاجية مرتبطة بالدفاع. يجب أن يُصـــبح تعزيز القوة الصـــناعية الأمريكية على رأس أولويات الســـياســـة الاقتصـــادية الوطنية.

نريد قطاع طاقة هو الأكثر قوة وإنتاجية وابتكارًا في العالم – قطاع قادر ليس فقط على تعزيز النمو الاقتصادي الأمريكي، بل أن يكون في حد ذاته أحد أبرز صناعات التصدير الأمريكية.

نريد أن نبقى الدولة الأكثر تقدمًا وابتكارًا علميًا وتكنولوجيًا في العالم، وأن نبني على هذه القوة. ونريد حماية ملكيتنا الفكرية من الســرقة الأجنبية. إن روح الريادة الأمريكية ركيزة أســاســية لاســتمرار هيمنتنا الاقتصـــادية وتفوقنا العسكري؛ ويجب الحفاظ عليها.

نريد الحفاظ على "القوة الناعمة" التي لا تُضـــاهى للولايات المتحدة، والتي نمارس من خلالها تأثيرًا إيجابيًا في جميع أنحاء العالم، بما يعزز مصـــالحنا. وبذلك، لن نعتذر عن ماضـــي بلدنا وحاضـــره، مع احترامنا لاختلاف أديان وثقافات وأنظمة الحكم في الدول الأخرى.

إن "القوة الناعمة" التي تخدم المصلحة الوطنية الحقيقية لأمريكا لا تكون فعالة إلا إذا آمنا بعظمة بلدنا وكرامته الأصيلة.

وأخيرًا، نريد استعادة وتنشيط الصحة الروحية والثقافية الأمريكية، التي بدونها يستحيل تحقيق الأمن على المدى الطويل. نريد أمريكا تعتز بأمجاد ماضيها وأبطالها، وتتطلع إلى عصر ذهبي جديد. نريد شعبًا فخورًا وسعيدًا ومتفائلًا بأنه سيترك بلده للجيل القادم أفضل مما وجده. نريد مواطنين يعملون بأجر – لا أحد يقف على الحياد – يكتفون بمعرفة أن عملهم ضروري لازدهار أمتنا ورفاهية الأفراد والأسر. ولا يمكن تحقيق ذلك دون تزايد أعداد الأسر التقليدية القوية التي تربي أطفالًا أصحاء.

ثالثًا: ما هي الوسائل المتاحة لأمريكا لتحقيق ما نريد؟

تحتفظ أمريكا بمكانتها المرموقة عالميًا، بأصول وموارد ومزايا رائدة عالميًا، منها:

- ✓ نظام سياسي ما زال نشيطًا وقادرًا على تصحيح المسار؛
- ✓ أكبر اقتصاد عالمي وأكثرها ابتكارًا، والذي يُولّد ثروةً يُمكننا استثمارها في المصالح الاستراتيجية، ويُتيح لنا نفوذًا على الدول التي ترغب في الوصول إلى أسواقنا؛
- ✓ النظام المالي وأسواق رأس المال الرائدة عالميًا، بما في ذلك وضع الدولار كعملة احتياطية عالمية؛
- ✓ قطاع التكنولوجيا الأكثر تقدمًا وابتكارًا وربحيةً في العالم، والذي يدعم اقتصادنا، ويُوفر ميزةً نوعيةً لجيشنا، ويُعزز نفوذنا العالمي؛
- ✓ أقوى جيش وأكثره كفاءةً في العالم؛
- ✓ شبكة واسعة من التحالفات، مع حلفاء وشركاء بموجب معاهدات في أهم مناطق العالم من الناحية الاستراتيجية؛
- ✓ جغرافيا تُحسد عليها، بموارد طبيعية وفيرة، وغياب القوى المتنافسة المهيمنة فعليًا في نصف الكرة الأرضية، وحدود خالية من خطر الغزو العسكري، وقوى عظمى أخرى تفصلها محيطات شاسعة؛
- ✓ "قوة ناعمة" وتأثير ثقافي لا مثيل لهما؛
- ✓ شجاعة الشعب الأمريكي وقوة إرادته ووطنيته.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الأجندة الداخلية القوية للرئيس ترامب، تعمل الولايات المتحدة على:
- ✓ إعادة غرس ثقافة الكفاءة، واجتثاث ما يُسمى بـ "التنوع والتكامل والتكامل (DEI) "وغيره من الممارسات التمييزية والمعادية للمنافسة التي تُضعف مؤسساتنا وتُعيق تقدمنا؛
- ✓ إطلاق العنان لقدراتنا الهائلة على إنتاج الطاقة كأولوية استراتيجية لتعزيز النمو والابتكار، ودعم الطبقة الوسطى وإعادة بنائها؛

- ✓ إعادة تصنيع اقتصادنا، لدعم الطبقة الوسطى بشكل أكبر والتحكم في سلاسل التوريد وقدراتنا الإنتاجية؛
- ✓ إعادة الحرية الاقتصادية لمواطنينا من خلال تخفيضات ضريبية تاريخية وجهود تحريرية، مما يجعل الولايات المتحدة المكان الأمثل لممارسة الأعمال واستثمار رأس المال؛ و• الاستثمار في التقنيات الناشئة والعلوم الأساسية، لضمان استمرار ازدهارنا وميزتنا التنافسية وهيمنتنا العسكرية للأجيال القادمة.
- ✓ تهدف هذه الاستراتيجية إلى ربط كل هذه الأصول الرائدة عالميًا، وغيرها، لتعزيز القوة والتفوق الأمريكي، وجعل بلدنا أعظم مما كان عليه في أي وقت مضى.

رابعًا. الاستراتيجية

1. المبادئ

تتميز السياسة الخارجية للرئيس ترامب ببراغماتية دون أن تكون "براغماتية"، وواقعية دون أن تكون "واقعية"، ومبدئية دون أن تكون "مثالية"، وحازمة دون أن تكون "صقورًا"، وضبط النفس دون أن تكون "حمائمية". لا ترتكز هذه السياسة على أيديولوجية سياسية تقليدية، بل يحركها في المقام الأول ما يخدم مصالح أمريكا – أو، باختصار، "أمريكا أولًا."

لقد رسّخ الرئيس ترامب إرثه كرئيس للسلام. فبالإضافة إلى النجاح الباهر الذي حققه خلال ولايته الأولى مع اتفاقيات إبراهيم التاريخية، استغل الرئيس ترامب قدرته على إبرام الصفقات لتحقيق سلام غير مسبوق في ثمانية صراعات حول العالم خلال ثمانية أشهر فقط من ولايته الثانية. تفاوض على السلام بين كمبوديا وتايلاند، وكوسوفو وصربيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وباكستان والهند، وإسرائيل وإيران، ومصر وإثيوبيا، وأرمينيا وأذربيجان، وأنهى الحرب في غزة مع عودة جميع الرهائن الأحياء إلى عائلاتهم. إن وقف الصراعات الإقليمية قبل أن تتفاقم وتتحول إلى حروب عالمية تجر قارات بأكملها أمرٌ جدير باهتمام القائد العام، وأولوية لهذه الإدارة. إن عالمًا مشتعلًا، حيث تصل الحروب إلى شواطئنا، يضر بالمصالح الأمريكية. يستخدم الرئيس ترامب الدبلوماسية غير التقليدية، والقوة العسكرية الأمريكية، والنفوذ الاقتصادي لإخماد جذوة الانقسام بين الدول النووية والحروب العنيفة الناجمة عن قرون من الكراهية. أثبت الرئيس ترامب أن السياسات الخارجية والدفاعية والاستخباراتية الأمريكية يجب أن تُدار بالمبادئ الأساسية التالية:

- ✓ تعريف مُركّز للمصلحة الوطنية – منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، دأبت الإدارات على نشر استراتيجيات للأمن القومي تسعى إلى توسيع نطاق تعريف "المصلحة الوطنية" الأمريكية بحيث لا تُعتبر أي قضية أو مسعى تقريبًا خارج نطاقها. لكن التركيز على كل شيء هو تركيز على لا شيء. ستكون مصالح الأمن القومي الأمريكية الجوهرية محور اهتمامنا.

- ✓ السلام من خلال القوة – القوة هي أفضل رادع. الدول أو الجهات الفاعلة الأخرى التي تم ردعها بشكل كافٍ عن تهديد المصالح الأمريكية لن تفعل ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقوة أن تُمكّننا من تحقيق السلام، لأن الأطراف التي تحترم قوتنا غالبًا ما تطلب مساعدتنا وتتقبل جهودنا لحل النزاعات والحفاظ على السلام. لذلك، يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على أقوى اقتصاد، وتطوير أحدث التقنيات، وتعزيز ثقافة مجتمعنا، ونشر أقوى جيش في العالم. • الميل إلى عدم التدخل – في إعلان الاستقلال، أرسى مؤسسو أمريكا تفضيلًا واضحًا لعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وأوضحوا الأساس: فكما أن جميع البشر يتمتعون بحقوق طبيعية متساوية منحها الله، فإن جميع الدول مخولة بموجب "قوانين الطبيعة وإله الطبيعة" بـ"مكانة منفصلة ومتساوية" فيما يتعلق ببعضها البعض. بالنسبة لدولة تتعدد مصالحها وتتنوع مثل مصالحنا، فإن الالتزام الصارم بعدم التدخل أمرٌ غير ممكن. ومع ذلك، ينبغي أن يضع هذا الميل معيارًا عاليًا لما يُشكل تدخلًا مبررًا.
- ✓ الواقعية المرنة – ستكون سياسة الولايات المتحدة واقعية بشأن ما هو ممكن ومرغوب في السعي إليه في تعاملاتها مع الدول الأخرى. نسعى إلى علاقات جيدة وعلاقات تجارية سلمية مع دول العالم دون أن نفرض عليها أي تغيير ديمقراطي أو اجتماعي يختلف اختلافًا كبيرًا عن تقاليدها وتاريخها. نُدرك ونؤكد أنه لا تناقض أو نفاق في التصرف وفقًا لهذا التقييم الواقعي، أو في الحفاظ على علاقات جيدة مع دول تختلف أنظمتها الحاكمة ومجتمعاتها عن أنظمتنا ومجتمعاتنا، حتى مع حثّنا الأصدقاء ذوي التفكير المماثل على التمسك بمعاييرنا المشتركة، وتعزيز مصالحنا في الوقت نفسه.
- ✓ سيادة الدول – الوحدة السياسية الأساسية في العالم هي الدولة القومية، وستظل كذلك. من الطبيعي والعادل أن تُعطي جميع الدول مصالحها الأولوية وتحمي سيادتها. يعمل العالم على أفضل وجه عندما تُعطي الدول الأولوية لمصالحها. ستضع الولايات المتحدة مصالحنا الخاصة في المقام الأول، وفي علاقاتنا مع الدول الأخرى، ستشجعها على إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة أيضًا. نحن ندافع عن الحقوق السيادية للدول، ونُعارض تدخلات أكثر المنظمات العابرة للحدود الوطنية تطفلًا والتي تُقوّض سيادتها، ونُطالب بإصلاح تلك المؤسسات بحيث تُساعد السيادة الفردية بدلًا من إعاقتها، وتُعزز المصالح الأمريكية. ١٠
- ✓ السيادة والاحترام – ستحمي الولايات المتحدةسيادتنا.
- ✓ ويشمل ذلك منع تآكلها من قِبل المنظمات العابرة للحدود الوطنية والدولية، ومحاولات القوى أو الكيانات الأجنبية لفرض الرقابة على خطابنا أو تقييد حقوق مواطنينا في حرية التعبير، وعمليات الضغط والتأثير التي تسعى إلى توجيه سياساتنا أو توريطنا في صراعات خارجية، والتلاعب الساخر بنظام الهجرة لدينا لبناء كتل تصويتية موالية للمصالح الأجنبية داخل بلدنا. سترسم الولايات المتحدة مسارها في العالم وتحدد مصيرها، بعيدًا عن أي تدخل خارجي.

- ✓ توازن القوى – لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لأي دولة بأن تصبح مهيمنة لدرجة تهدد مصالحنا. سنعمل مع حلفائنا وشـــركائنا للحفاظ على توازنات القوى العالمية والإقليمية لمنع ظهور خصـــوم مهيمنين. وبما أن الولايات المتحدة ترفض مفهوم الهيمنة العالمية المشؤوم لنفسها، فيجب علينا منع الهيمنة العالمية، وفي بعض الحالات حتى الإقليمية، على الآخرين. هذا لا يعني إهدار الدماء والأموال لتقليص نفوذ جميع القوى العظمى والمتوسطة في العالم. إن النفوذ الهائل للدول الأكبر والأغنى والأقوى حقيقة خالدة في العلاقات الدولية. يستلزم هذا الواقع أحيانًا العمل مع الشركاء لإحباط الطموحات التي تهدد مصالحنا المشتركة.
- ✓ مناصرة العمال الأمريكيين – ستكون السياسة الأمريكية مناصرة للعمال، وليس مجرد داعمة للنمو، وستعطي الأولوية لعمالنا. يجب أن نعيد بناء اقتصاد يكون فيه الرخاء واسع النطاق ومشتركًا على نطاق واسع، لا مركّزًا في القمة أو محصورًا في صناعات معينة أو أجزاء قليلة من بلدنا.
- ✓ العدالة – من التحالفات العسكرية إلى العلاقات التجارية وما بعدها، ستصر الولايات المتحدة على أن تُعامل بإنصـــاف من الدول الأخرى. لن نتســـامح بعد الآن، ولن نتحمل بعد الآن، الاســـتغلال المجاني، واختلالات الميزان التجاري، والممارسات الاقتصادية الجشعة، وغيرها من الإملاءات على حسن نية أمتنا التاريخي الذي يضر بمصالحنا. كما نريد لحلفائنا أن يكونوا أغنياء وقادرين، يجب عليهم أن يروا أن من مصلحتهم أن تظل الولايات المتحدة أيضًا غنية وقادرة. ونتوقع من حلفائنا، على وجه الخصوص، أن ينفقوا أكثر بكثير من ناتجهم المحلي الإجمالي على دفاعهم، للبدء في تعويض الاختلالات الهائلة التي تراكمت على مدى عقود من الإنفاق الأمريكي المتزايد.
- ✓ الكفاءة والجدارة – يعتمد ازدهار وأمن أمريكا على تطوير وتعزيز الكفاءة. وتُعد الكفاءة والجدارة من أعظم مزايانا الحضارية: فحيثما يتم توظيف أفضل الأمريكيين وترقيتهم وتكريمهم، يتبع ذلك الابتكار والازدهار. فإذا ما تم تدمير الكفاءة أو تثبيطها بشـــكل منهجي، فإن الأنظمة المعقدة التي نعتبرها أمرًا مســـلمًا به – من البنية التحتية إلى الأمن القومي إلى التعليم والبحث – ســـتتوقف عن العمل. وإذا ما تم خنق الجدارة، فإن المزايا التاريخية لأمريكا في العلوم والتكنولوجيا والصناعة والدفاع والابتكار ستتبخر. إن نجاح الأيديولوجيات المتطرفة التي تسعى إلى استبدال الكفاءة والجدارة بمكانة الجماعة المفضلة سيجعل أمريكا غير معروفة وغير قادرة على الدفاع عن نفسها. في الوقت نفسه، لا يمكننا السماح باستخدام مبدأ الجدارة كمبرر لفتح سوق العمل الأمريكية للعالم باســـم إيجاد "مواهب عالمية" تُضـــعف العمال الأمريكيين. في كل مبدأ وعمل، يجب أن تكون أمريكا والأمريكيون دائمًا في المقام الأول.

2. الأولويات

- انتهى عصر الهجرة الجماعية – فمَن تسمح به دولة ما لدخول حدودها – وبأي أعداد ومن أين – سيحدد حتمًا مستقبل تلك الأمة. أي دولة تعتبر نفسها ذات سيادة لها الحق والواجب في تحديد مستقبلها. على مر التاريخ، منعت الدول ذات السيادة الهجرة غير المنضبطة، ونادرًا ما منحت الجنسية للأجانب، الذين كان عليهم أيضًا استيفاء معايير صارمة. وتؤكد تجربة الغرب على مدى العقود الماضية هذه الحكمة الراسخة. في دول العالم، أدت الهجرة الجماعية إلى استنزاف الموارد المحلية، وتفاقم العنف والجرائم الأخرى، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وتشويه أسواق العمل، وتقويض الأمن القومي. يجب أن ينتهي عصر الهجرة الجماعية. يُعد أمن الحدود العنصر الأساسي للأمن القومي. يجب أن نحمي بلدنا من الغزو، ليس فقط من الهجرة غير المُقيدة، بل من التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والمخدرات والتجسس والاتجار بالبشر. إن الحدود التي تُسيطر عليها إرادة الشعب الأمريكي، كما تُنفذها حكومته، أمرٌ أساسي لبقاء الولايات المتحدة كجمهورية ذات سيادة.

- ✓ حماية الحقوق والحريات الأساسية – تهدف الحكومة الأمريكية إلى ضمان الحقوق الطبيعية التي وهبها الله للمواطنين الأمريكيين. ولهذا الغرض، مُنحت إدارات ووكالات حكومة الولايات المتحدة صلاحياتٍ مُرهِبة. يجب عدم إساءة استخدام هذه الصلاحيات، سواءً تحت ستار "مكافحة التطرف" أو "حماية ديمقراطيتنا" أو أي ذريعة أخرى. متى وأينما أُسيء استخدام هذه الصلاحيات، يجب محاسبة المُسيئين. وعلى وجه الخصوص، تُعدّ حقوق حرية التعبير، وحرية الدين والضمير، والحق في اختيار وتوجيه حكومتنا المشتركة، حقوقًا أساسية لا يجوز انتهاكها أبدًا. وفيما يتعلق بالدول التي تُشارك، أو تُصرّح بأنها تُشارك، هذه المبادئ، ستُدافع الولايات المتحدة بقوة عن احترامها نصًا وروحًا. وسنُعارض القيود النخبوية المُناهضة للديمقراطية على الحريات الأساسية في أوروبا، ودول الأنجلوسكسون، وبقية العالم الديمقراطي، وخاصةً بين حلفائنا. • تقاسم الأعباء ونقلها – لقد ولّى عهد الولايات المتحدة التي كانت تدعم النظام العالمي بأسره كحلفائها. نحصي بين حلفائنا وشركائنا الكثر عشرات الدول الغنية والمتطورة التي يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن مناطقها وتساهم بشكل أكبر في دفاعنا الجماعي. لقد وضع الرئيس ترامب معيارًا عالميًا جديدًا من خلال التزام لاهاي، الذي يتعهد لدول حلف الناتو بإنفاق 5% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، والذي أيده حلفاؤنا في الناتو ويتعين عليهم الآن الالتزام به. واستمرارًا لنهج الرئيس ترامب في مطالبة الحلفاء بتحمل المسؤولية الأساسية عن مناطقهم، ستُنظم الولايات المتحدة شبكة لتقاسم الأعباء، تكون حكومتنا هي الجهة المنظمة والداعمة. يضمن هذا النهج تقاسم الأعباء، وأن تستفيد جميع هذه الجهود من شرعية أوسع. وسيكون النموذج شراكات مُستهدفة تستخدم أدوات اقتصادية لمواءمة الحوافز، وتقاسم الأعباء مع الحلفاء ذوي التوجهات المُماثلة، والإصرار على الإصلاحات التي تُرسخ الاستقرار على المدى الطويل. سيُمكّن هذا الوضوح الاستراتيجي الولايات المتحدة من مواجهة

التأثيرات العدائية والتخريبية بكفاءة، مع تجنب الإفراط في التوسع وتشتيت التركيز اللذين قوّضا الجهود السابقة. وستكون الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول التي تتولى طواعيةً مسؤوليةً أكبر عن الأمن في محيطها وتُوائِم ضوابط التصدير لديها مع ضوابطنا، ربما من خلال منحها معاملةً أكثر تفضيلاً في المسائل التجارية، وتبادل التكنولوجيا، والمشتريات الدفاعية.

- إعادة التوازن من خلال السلام – إن السعي إلى اتفاقيات سلام بتوجيه من الرئيس، حتى في المناطق والبلدان الواقعة على هامش مصالحنا الأساسية المباشرة، هو وسيلة فعّالة لزيادة الاستقرار، وتعزيز النفوذ الأمريكي العالمي، وإعادة تنظيم البلدان والمناطق بما يخدم مصالحنا، وفتح أسواق جديدة. وتتمثل الموارد المطلوبة في الدبلوماسية الرئاسية، التي لا يمكن لأمتنا العظيمة أن تتبناها إلا بقيادة كفؤة. ويمكن أن تفوق عوائدها – إنهاء الصراعات الطويلة الأمد، وإنقاذ الأرواح، وتكوين صداقات جديدة – بكثير التكاليف البسيطة نسبياً للوقت والاهتمام. الأمن الاقتصادي – وأخيرًا، ولأن الأمن الاقتصادي أساسي للأمن القومي، سنعمل على تعزيز الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، مع التركيز على:

- ✓ النفوذ العالمي، وإعادة توجيه الدول والمناطق نحو مصالحنا، وفتح أسواق جديدة. الموارد المطلوبة تتلخص في الدبلوماسية الرئاسية، التي لا يمكن لأمتنا العظيمة تبنيها إلا بقيادة كفؤة. إن عوائدها – إنهاء الصراعات الطويلة الأمد، وإنقاذ الأرواح، وتكوين صداقات جديدة – تفوق بكثير التكاليف البسيطة نسبيًا للوقت والاهتمام.
- الأمن الاقتصادي – أخيرًا، ولأن الأمن الاقتصادي أساسي للأمن القومي، سنعمل على تعزيز الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، مع التركيز على:
- التجارة المتوازنة – ستعطي الولايات المتحدة الأولوية لإعادة توازن علاقاتنا التجارية، وخفض العجز التجاري، ومواجهة الحواجز أمام صادراتنا، وإنهاء الإغراق وغيره من الممارسات المناهضة للمنافسة التي تضر بالصناعات والعمال الأمريكيين. نسعى إلى صفقات تجارية عادلة ومتبادلة مع الدول التي ترغب في التجارة معنا على أساس المنفعة والاحترام المتبادلين. لكن أولوياتنا يجب أن تكون، وستظل، عمالنا، وصناعاتنا، وأمننا القومي. تأمين الوصول إلى سلاسل التوريد والمواد الأساسية – كما جادل ألكسندر هاملتون في الأيام الأولى لجمهوريتنا، يجب ألا تعتمد الولايات المتحدة أبدًا على أي قوة خارجية للحصول على المكونات الأساسية – من المواد الخام إلى القطع إلى المنتجات النهائية – الضرورية لدفاع الأمة أو اقتصادها. يجب علينا إعادة تأمين وصولنا المستقل والموثوق إلى السلع التي نحتاجها للدفاع عن أنفسنا والحفاظ على أسلوب حياتنا. سيتطلب ذلك توسيع نطاق وصول الأمريكيين إلى المعادن والمواد الأساسية مع مواجهة الممارسات الاقتصادية الجشعة. علاوة على ذلك، سيراقب مجتمع الاستخبارات سلاسل التوريد الرئيسية والتقدم التكنولوجي في جميع أنحاء العالم لضمان فهمنا لنقاط الضعف والتهديدات التي تهدد الأمن والازدهار الأمريكي والتخفيف من حدتها.

- ✓ إعادة التصنيع – المستقبل للصناع. ستعمل الولايات المتحدة على إعادة تصنيع اقتصادها، وإعادة الإنتاج الصناعي إلى الوطن، وتشجيع وجذب الاستثمارات في اقتصادنا وقوتنا العاملة، مع التركيز على قطاعات التكنولوجيا الحيوية والناشئة التي ستحدد ملامح المستقبل. سنحقق ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي للرسوم الجمركية والتقنيات الجديدة التي تُعزز الإنتاج الصناعي على نطاق واسع في كل ركن من أركان أمتنا، وترفع مستويات معيشة العمال الأمريكيين، وتضمن عدم اعتماد بلدنا مجددًا على أي عدو، حالي أو محتمل، في المنتجات أو المكونات الأساسية.
- ✓ إنعاش قاعدتنا الصناعية الدفاعية – لا يمكن لجيش قوي وفعال أن يوجد بدون قاعدة صناعية دفاعية قوية وقادرة. إن الفجوة الهائلة، التي تجلت في الصراعات الأخيرة، بين الطائرات المسيرة والصواريخ منخفضة التكلفة مقابل الأنظمة الباهظة الثمن اللازمة للدفاع ضدها، قد كشفت عن حاجتنا إلى التغيير والتكيف. تحتاج أمريكا إلى تعبئة وطنية لابتكار دفاعات قوية بتكلفة منخفضة، ولإنتاج أحدث الأنظمة والذخائر وأكثرها كفاءةً على نطاق واسع، ولإعادة توطين سلاسل التوريد الصناعية الدفاعية لدينا. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نزود مقاتلينا بمجموعة كاملة من القدرات، بدءًا من الأسلحة منخفضة التكلفة القادرة على هزيمة معظم الخصوم، وصولًا إلى أكثر الأنظمة المتطورة كفاءةً وفعاليةً اللازمة للصراع مع عدو متطور. ولتحقيق رؤية الرئيس ترامب للسلام من خلال القوة، يجب علينا القيام بذلك بسرعة. كما سنشجع على إعادة إحياء القواعد الصناعية لجميع حلفائنا وشركائنا لتعزيز الدفاع الجماعي.
- ✓ الهيمنة على الطاقة – تُعدّ استعادة الهيمنة الأمريكية على الطاقة (في مجالات النفط والغاز والفحم والطاقة النووية) وإعادة توطين مكونات الطاقة الرئيسية اللازمة أولوية استراتيجية قصوى. ستُوفر الطاقة الرخيصة والوفيرة وظائفَ مجزية في الولايات المتحدة، وتُخفّض التكاليف على المستهلكين والشركات الأمريكية، وتُعزز إعادة التصنيع، وتُساعد في الحفاظ على تفوقنا في التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي. كما أن توسيع صادراتنا الصافية من الطاقة سيُعمّق علاقاتنا مع حلفائنا، ويُقلّص نفوذ الخصوم، ويحمي قدرتنا على الدفاع عن حدودنا، ويُمكّننا – عند الضرورة وحيثما دعت الحاجة – من إبراز قوتنا. نرفض أيديولوجيات "تغير المناخ" و"صافي الانبعاثات الصفري" الكارثية التي ألحقت ضررًا بالغًا بأوروبا، وتُهدد الولايات المتحدة، وتُدعم خصومنا.
- ✓ الحفاظ على هيمنة أمريكا على القطاع المالي وتنميتها – تفتخر الولايات المتحدة بكونها الرائدة عالميًا في مجال التمويل ورأس المال الأسواق، التي تُعدّ ركائز النفوذ الأمريكي، والتي تُتيح لصانعي السياسات نفوذًا وأدواتٍ كبيرةً لتعزيز أولويات الأمن القومي الأمريكي. لكن لا يُمكن اعتبار موقعنا القيادي أمرًا مُسلّمًا به. فالحفاظ على هيمنتنا وتنميتها يستلزمان الاستفادة من نظام السوق الحرة الديناميكي لدينا، وريادتنا في مجال

التمويل الرقمي والابتكار، لضمان استمرار أسواقنا في كونها الأكثر ديناميكيةً وشفافيةً وأمانًا، وأن تظلّ موضع حسد العالم.

3. المناطق

أصبح من المُعتاد أن تُشير وثائق كهذه إلى كل جزءٍ من العالم وقضيةٍ ما، بافتراض أن أي سهوٍ يُشير إلى نقطةٍ عمياء أو تجاهل. ونتيجةً لذلك، تُصبح هذه الوثائق مُتضخمةً وغير مُركّزة – وهو عكس ما ينبغي أن تكون عليه الاستراتيجية.

إن التركيز وتحديد الأولويات هو اختيار – إدراكٌ بأن ليس كل شيءٍ مُهمًّا للجميع بالتساوي. وهذا لا يعني التأكيد على أن أي شعوب أو مناطق أو دولٍ غير مُهمّةٍ جوهريًا. الولايات المتحدة، بكل المقاييس، هي الدولة الأكثر سخاءً في التاريخ، ومع ذلك، لا يمكننا أن نولي اهتمامًا متساويًا لكل منطقة ولكل مشكلة في العالم.

الغرض من سياسة الأمن القومي هو حماية المصالح الوطنية الأساسية، فبعض الأولويات تتجاوز الحدود الإقليمية. على سبيل المثال، قد يُجبرنا النشاط الإرهابي في منطقة أقل أهمية على الاهتمام العاجل.

لكن القفز من هذه الضرورة إلى الاهتمام المستمر بالمحيط خطأ.

أ. نصف الكرة الغربي: نتيجة ترامب لمبدأ مونرو

بعد سنوات من الإهمال، ستعيد الولايات المتحدة تأكيد وتطبيق مبدأ مونرو لاستعادة التفوق الأمريكي في نصف الكرة الغربي، وحماية وطننا وإمكانية وصولنا إلى المناطق الجغرافية الرئيسية في جميع أنحاء المنطقة. سنحرم المنافسين من خارج نصف الكرة الغربي من القدرة على نشر قوات أو قدرات أخرى تُشكل تهديدًا، أو امتلاك أو السيطرة على أصول حيوية استراتيجيًا، في نصف الكرة الغربي. إن "نتيجة ترامب" لمبدأ مونرو هي استعادة منطقية وفعّالة للقوة الأمريكية وأولوياتها، بما يتوافق مع المصالح الأمنية الأمريكية. يمكن تلخيص أهدافنا في نصف الكرة الغربي في "التجنيد والتوسع."

سنُجنّد أصدقاءنا الراسخين في نصف الكرة الغربي للسيطرة على الهجرة، ووقف تدفق المخدرات، وتعزيز الاستقرار والأمن برًا وبحرًا. سنتوسع من خلال تنمية وتقوية شركاء جدد، مع تعزيز جاذبية دولتنا كشريك اقتصادي وأمني مُفضّل لنصف الكرة الغربي.

التجنيد

ينبغي أن تُركّز السياسة الأمريكية على تجنيد أبطال إقليميين يُمكنهم المساعدة في خلق استقرار مقبول في المنطقة، حتى خارج حدود هؤلاء الشركاء. ستساعدنا هذه الدول في وقف الهجرة غير الشرعية والمُزعزعة للاستقرار، وتحييد الكارتلات، والتصنيع بالقرب من السواحل، وتطوير الاقتصادات المحلية الخاصة، من بين أمور أخرى. سنُكافئ ونُشجّع حكومات المنطقة وأحزابها السياسية وحركاتها التي تتوافق بشكل عام مع مبادئنا واستراتيجيتنا. لكن يجب ألا نتجاهل الحكومات ذات الرؤى المختلفة، والتي نتشارك معها المصالح، والتي ترغب في العمل معنا.

يجب على الولايات المتحدة إعادة النظر في وجودها العسكري في نصف الكرة الغربي. وهذا يعني أربعة أمور بديهية:

- ✓ إعادة النظر في وجودنا العسكري العالمي لمواجهة التهديدات العاجلة في نصف الكرة الغربي، وخاصة المهام المحددة في هذه الاستراتيجية، وبعيدًا عن مسارح العمليات التي تراجعت أهميتها النسبية للأمن القومي الأمريكي في العقود أو السنوات الأخيرة؛
- ✓ وجود أكثر ملاءمة لخفر السواحل والبحرية للسيطرة على الممرات البحرية، وإحباط الهجرة غير الشرعية وغيرها من الهجرة غير المرغوب فيها، والحد من الاتجار بالبشر والمخدرات، والسيطرة على طرق العبور الرئيسية في أوقات الأزمات؛
- ✓ عمليات نشر مستهدفة لتأمين الحدود وهزيمة الكارتلات، بما في ذلك عند الضرورة استخدام القوة المميتة لتحل محل استراتيجية إنفاذ القانون الفاشلة التي سادت خلال العقود القليلة الماضية؛
- ✓ إنشاء أو توسيع نطاق الوصول إلى المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية. ستُعطي الولايات المتحدة الأولوية للدبلوماسية التجارية، لتعزيز اقتصادها وصناعاتها، باستخدام التعريفات الجمركية واتفاقيات التجارة المتبادلة كأدوات فعّالة. الهدف هو أن تُعزز الدول الشريكة لنا اقتصاداتها المحلية، بينما يُصبح نصف الكرة الغربي، الأقوى والأكثر تطورًا اقتصاديًا، سوقًا أكثر جاذبية للتجارة والاستثمار الأمريكي.

إن تعزيز سلاسل التوريد الحيوية في هذا النصف من الكرة الأرضية سيقلل من التبعيات ويعزز المرونة الاقتصادية الأمريكية. وستعود الروابط التي تنشأ بين أمريكا وشركائنا بالنفع على كلا الجانبين، بينما ستصعّب على المنافسين من خارج نصف الكرة الأرضية زيادة نفوذهم في المنطقة. وحتى مع إعطاء الأولوية للدبلوماسية التجارية، سنعمل على تعزيز شراكاتنا الأمنية – من مبيعات الأسلحة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية إلى التدريبات المشتركة.

مع تعميق شراكاتنا مع الدول التي تربطها بأمريكا حاليًا علاقات قوية، يجب أن نسعى إلى توسيع شبكتنا في المنطقة. نريد من الدول الأخرى أن تعتبرنا شريكها المفضل، وسنعمل (بوسائل مختلفة) على تثبيط تعاونها مع الآخرين.

يُعد نصف الكرة الغربي موطنًا للعديد من الموارد الاستراتيجية التي ينبغي لأمريكا أن تتعاون مع حلفائها الإقليميين لتطويرها، لجعل الدول المجاورة، وكذلك دولنا، أكثر ازدهارًا. سيبدأ مجلس الأمن القومي فورًا عمليةً فعّالة بين الوكالات لتكليفها، بدعم من الذراع التحليلي لمجتمعنا الاستخباراتي، بتحديد النقاط والموارد الاستراتيجية في نصف الكرة الغربي بهدف حمايتها وتطويرها المشترك مع شركائنا الإقليميين. لقد حقق المنافسون من خارج نصف الكرة الغربي اختراقاتٍ كبيرةً في نصف الكرة الغربي، مما أضرّ بنا اقتصاديًا في الوقت الحاضر، وبطرقٍ قد تُلحق الضرر بنا استراتيجيًا في المستقبل. إن السماح بهذه الاختراقات دون ردٍّ جادٍّ يُعدّ خطأً استراتيجيًا أمريكيًا فادحًا آخر في العقود الأخيرة. يجب أن تكون الولايات المتحدة متفوقةً في نصف الكرة الغربي كشرطٍ لأمننا وازدهارنا – وهو شرطٌ يسمح لنا بتأكيد وجودنا بثقةٍ أينما ومتى احتجنا إلى ذلك في المنطقة. يجب أن تكون شروط تحالفاتنا، وشروط تقديم أي نوع من المساعدات، مشروطة بتقليص النفوذ الخارجي المعادي – بدءًا من السيطرة على المنشآت العسكرية والموانئ والبنية التحتية الرئيسية وصولًا إلى شراء الأصول الاستراتيجية بمعناها الواسع.

سيكون من الصعب عكس بعض النفوذ الأجنبي، نظرًا للتحالفات السياسية بين بعض حكومات أمريكا اللاتينية وبعض الجهات الفاعلة الأجنبية. ومع ذلك، فإن العديد من الحكومات ليست متحالفة أيديولوجيًا مع القوى الأجنبية، بل تنجذب إلى التعامل معها لأسباب أخرى، منها انخفاض التكاليف

وتقليل العقبات التنظيمية. وقد حققت الولايات المتحدة نجاحًا في دحر النفوذ الخارجي في نصف الكرة الغربي من خلال إظهارها، بدقة، للتكاليف الخفية – في التجسس والأمن السيبراني وفخاخ الديون وغيرها – الكامنة في المساعدات الخارجية "منخفضة التكلفة" المزعومة. ينبغي لنا تسريع هذه الجهود، بما في ذلك من خلال الاستفادة من نفوذ الولايات المتحدة في التمويل والتكنولوجيا لحث الدول على رفض هذه المساعدة. في نصف الكرة الغربي – وفي جميع أنحاء العالم – ينبغي على الولايات المتحدة أن توضح أن السلع والخدمات والتقنيات الأمريكية خيارٌ أفضل بكثير على المدى الطويل، لأنها ذات جودة أعلى ولا تخضع لنفس الشروط التي تفرضها مساعدات الدول الأخرى. ومع ذلك، سنُصلح نظامنا الخاص لتسريع الموافقات والتراخيص – لنجعل أنفسنا الشريك المفضل. الخيار الذي يجب أن تواجهه جميع الدول هو ما إذا كانت تريد العيش في عالم تقوده الولايات المتحدة، عالمٌ من الدول ذات السيادة والاقتصادات الحرة، أو في عالمٍ موازٍ تتأثر فيه بدولٍ على الجانب الآخر من العالم.

يجب على كل مسـؤول أمريكي يعمل في المنطقة أو عليها أن يكون على درايةٍ كاملةٍ بالصـورة الكاملة للتأثير الخارجي الضار، مع ممارسة الضغط في الوقت نفسه، وتقديم الحوافز للدول الشريكة لحماية نصف الكرة الغربي.

كما يتطلب النجاح في حماية نصـــف الكرة الغربي تعاونًا أوثق بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي. يجب على جميع سفاراتنا أن تكون على دراية بفرص الأعمال الرئيسية في بلدانها، وخاصةً العقود الحكومية الرئيســية. يجب على كل مســؤول حكومي أمريكي يتعامل مع هذه الدول أن يدرك أن جزءًا من وظيفته هو مســاعدة الشركات الأمريكية على المنافسة والنجاح. ستحدد حكومة الولايات المتحدة فرص الاستحواذ والاستثمار الاستراتيجية للشركات الأمريكية في المنطقة، وستعرض هذه الفرص على جميع برامج التمويل الحكومية الأمريكية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك التابعة لوزارات الخارجية والحرب والطاقة؛ وإدارة الأعمال الصغيرة؛ ومؤسسة تمويل التنمية الدولية؛ وبنك التصـدير والاسـتيراد؛ ومؤسـسـة تحدي الألفية. يجب علينا أيضًـا أن نتعاون مع الحكومات والشـركات الإقليمية لبناء بنية تحتية للطاقة قابلة للتطوير ومرنة، والاسـتثمار في الوصـول إلى المعادن الحيوية، وتعزيز شـبكات الاتصالات السيبرانية الحالية والمستقبلية التي تستفيد استفادة كاملة من الموارد الأمريكية.

التشفير وإمكانات الأمن. ينبغي استخدام الجهات الحكومية الأمريكية المذكورة أعلاه لتمويل بعض تكاليف شراء السلع الأمريكية من الخارج.

يجب على الولايات المتحدة أيضًـــا مقاومة وإلغاء تدابير مثل الضـــرائب المســـتهدفة، والتنظيم غير العادل، ومصـادرة الممتلكات التي تضـر بالشـركات الأمريكية. يجب أن تكون شـروط اتفاقياتنا، وخاصـةً مع الدول التي تعتمد علينا أكثر من غيرها، والتي نتمتع بأكبر قدر من النفوذ عليها، عقودًا حصرية لشركاتنا. في الوقت نفسه، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لطرد الشركات الأجنبية التي تُنشئ البنية التحتية في المنطقة. ب. آسيا: الفوز بالمستقبل الاقتصـادي، ومنع المواجهة العسكرية

القيادة من موقع قوة

قلب الرئيس ترامب بمفرده أكثر من ثلاثة عقود من الافتراضـات الأمريكية الخاطئة بشـأن الصـين: أي أنه بفتح أسـواقنا أمامها، وتشـجيع الشـركات الأمريكية على الاسـتثمار فيها، وتعهيد تصـنيعنا إليها، سـنسـهل انضـمامها إلى ما يُسمى "النظام الدولي القائم على القواعد". لكن هذا لم يحدث. فقد اغتنت الصين وزادت قوتها، واستخدمت ثروتها وقوتها لمصـلحتها الخاصـة. أما النخب الأمريكية – على مدار أربع إدارات متتالية من كلا الحزبين السـياسـيين – فكانت إما داعمة لاستراتيجية الصين أو تنكرها.

تُشكل منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالفعل مصدرًا لما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بناءً على تعادل القوة الشرائية(PPP) ، وثلثه بناءً على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ومن المؤكد أن هذه الحصة ستنمو خلال القرن الحادي والعشرين. هذا يعني أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تُعدّ بالفعل، وستظل، من بين ساحات المعارك الاقتصادية والجيوسياسية الرئيسية في القرن المقبل. ولكي نزدهر في الداخل، يجب أن ننافس هناك بنجاح – وهذا ما نفعله بالفعل. وقّع الرئيس ترامب اتفاقيات رئيسية خلال زياراته في أكتوبر 2025، تُعمّق روابطنا القوية في التجارة والثقافة والتكنولوجيا والدفاع، وتُؤكّد التزامنا بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة.

تحتفظ أمريكا بأصول هائلة – أقوى اقتصاد وجيش في العالم، وابتكار عالمي، و"قوة ناعمة" لا تُضاهى، وسجل تاريخي في خدمة حلفائنا وشركائنا – تُمكّننا من المنافسة بنجاح.

يبني الرئيس ترامب تحالفات ويعزز شراكات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي ستكون حجر الأساس للأمن والازدهار في المستقبل البعيد.

الاقتصاد: الرهانات النهائية

منذ إعادة انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم عام 1979، كانت العلاقات التجارية بين بلدينا، ولا تزال، غير متوازنة بشكل أساسي. ما بدأ كعلاقة بين اقتصاد ناضج وغني وواحدة من أفقر دول العالم تحول إلى علاقة بين أقران قريبين، حتى مع بقاء موقف أمريكا، حتى وقت قريب جدًا، متجذرًا في تلك الافتراضات السابقة.

تكيّفت الصين مع التحول في سياسة التعريفات الجمركية الأمريكية الذي بدأ في عام 2017 جزئيًا من خلال تعزيز قبضتها على سلاسل التوريد، لا سيما في دول العالم ذات الدخل المنخفض والمتوسط (أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 13800 دولار أو أقل) – وهي من بين أكبر ساحات المعارك الاقتصادية في العقود القادمة. تضاعفت صادرات الصين إلى الدول ذات الدخل المنخفض بين عامي 2020 و2024. تستورد الولايات المتحدة السلع الصينية بشكل غير مباشر من وسطاء ومصانع صينية في اثنتي عشرة دولة، بما في ذلك المكسيك. وتبلغ صادرات الصين إلى الدول ذات الدخل المنخفض اليوم ما يقرب من أربعة أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة. عندما تولى الرئيس ترامب منصبه لأول مرة عام 2017، بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة 4% من ناتجها المحلي الإجمالي، لكنها انخفضت منذ ذلك الحين إلى ما يزيد قليلاً عن 2%. ومع ذلك، تواصل الصين التصدير إلى الولايات المتحدة عبر دول أخرى تابعة لها.

في المستقبل، سنعيد التوازن إلى العلاقة الاقتصادية الأمريكية مع الصين، مع إعطاء الأولوية للمعاملة بالمثل والإنصاف لاستعادة الاستقلال الاقتصادي الأمريكي.

ينبغي أن تكون التجارة مع الصين متوازنة وتركز على العوامل غير الحساسة. إذا ظلت أمريكا على مسار النمو – واستطاعت الحفاظ عليه مع الحفاظ على علاقة اقتصادية حقيقية ذات منفعة متبادلة مع بكين – فسننتقل من اقتصادنا الحالي البالغ 30 تريليون دولار في عام 2025 إلى 40 تريليون دولار في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، مما يضع بلدنا في وضع يُحسد عليه للحفاظ على مكانتنا كاقتصاد رائد في العالم. هدفنا النهائي هو إرساء أسس حيوية اقتصادية طويلة الأجل. الأهم من ذلك، يجب أن يقترن ذلك بتركيز قوي ومستمر على الردع لمنع الحرب في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. يمكن أن يُصبح هذا النهج المُشترك حلقةً فعّالة، إذ يُتيح الردع الأمريكي القوي المجالَ لمزيد من العمل الاقتصادي المنضبط، بينما يُؤدي العمل الاقتصادي المنضبط إلى موارد أمريكية أكبر لاستدامة الردع على المدى الطويل.

لتحقيق ذلك، ثمة أمور أساسية عدة.

أولاً، يجب على الولايات المتحدة حماية اقتصادنا وشعبنا والدفاع عنهما من أي ضرر، من أي بلد أو مصدر. وهذا يعني (من بين أمور أخرى) إنهاء ما يلي:

- الدعم الحكومي الجائر والاستراتيجيات الصناعية؛
- الممارسات التجارية غير العادلة؛
- تدمير الوظائف وتقليص التصنيع؛
- سرقة الملكية الفكرية على نطاق واسع والتجسس الصناعي؛
- التهديدات الموجهة لسلاسل التوريد لدينا والتي تُهدد وصول الولايات المتحدة إلى الموارد الحيوية، بما في ذلك المعادن والعناصر الأرضية النادرة؛
- صادرات سلائف الفنتانيل التي تُغذي وباء المواد الأفيونية في أمريكا؛
- الدعاية وعمليات التأثير وغيرها من أشكال التخريب الثقافي.

ثانيًا، يجب على الولايات المتحدة العمل مع حلفائها وشركائها في المعاهدات – الذين يضيفون معًا 35 تريليون دولار من القوة الاقتصادية إلى اقتصادنا الوطني البالغ 30 تريليون دولار (ويشكلون معًا أكثر من نصف الاقتصاد العالمي) – لمواجهة الممارسات الاقتصادية الاستغلالية، واستخدام قوتنا الاقتصادية المشتركة للمساعدة في الحفاظ على مكانتنا الرائدة في الاقتصاد العالمي، وضمان عدم خضوع الاقتصادات الحليفة لأي قوة منافسة. يجب أن نواصل تحسين

العلاقات التجارية (وغيرها) مع الهند لتشـجيع نيودلهي على المسـاهمة في أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك من خلال التعاون الرباعي المسـتمر مع أسـتراليا واليابان والولايات المتحدة ("الرباعية"). علاوة على ذلك، سنعمل أيضًا على مواءمة إجراءات حلفائنا وشركائنا مع مصلحتنا المشتركة في منع هيمنة أي دولة منافسة.

يجب على الولايات المتحدة في الوقت نفسه الاستثمار في الأبحاث للحفاظ على تفوقها في التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا ذات الاسـتخدام المزدوج المتطورة وتعزيزها، مع التركيز على المجالات التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا أقوى. تشمل هذه المجالات المجالات البحرية، والفضائية، والنووية، بالإضافة إلى مجالات أخرى ستحدد مستقبل القوة العسكرية، مثل الذكاء الاصـطناعي، والحوسـبة الكمومية، والأنظمة ذاتية التشـغيل، بالإضـافة إلى الطاقة اللازمة لتغذية هذه المجالات.

بالإضـافة إلى ذلك، تُسـهم العلاقات الحيوية لحكومة الولايات المتحدة مع القطاع الخاص الأمريكي في الحفاظ على مراقبة التهديدات المسـتمرة لشـبكات الولايات المتحدة، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية. وهذا بدوره يُمكّن حكومة الولايات المتحدة من إجراء عمليات اكتشاف، وإسناد، واستجابة آنية (أي، دفاع الشبكة، و22 عملية سيبرانية هجومية)، مع حماية القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، وتعزيز مرونة قطاع التكنولوجيا الأمريكي.

وسـيتطلب تحسـين هذه القدرات أيضًـا تحريرًا كبيرًا للقيود التنظيمية لزيادة تحسـين قدرتنا التنافسـية، وتحفيز الابتكار، وزيادة الوصول إلى الموارد الطبيعية الأمريكية. وفي سبيل ذلك، ينبغي أن نهدف إلى استعادة توازن عسكري مُواتٍ للولايات المتحدة ولحلفائنا في المنطقة. بالإضـافة إلى الحفاظ على التفوق الاقتصـادي وتوطيد نظام تحالفاتنا في مجموعة اقتصادية، يجب على الولايات المتحدة تنفيذ مشاركة دبلوماسية واقتصادية قوية بقيادة القطاع الخاص في تلك البلدان التي يُرجح أن تشهد غالبية النمو الاقتصادي العالمي خلال العقود المقبلة.

تسـعى دبلوماسـية "أمريكا أولاً" إلى إعادة التوازن في العلاقات التجارية العالمية. لقد أوضـحنا لحلفائنا أن عجز الحسـاب الجاري الأمريكي غير مسـتدام. يجب أن نشـجع أوروبا واليابان وكوريا وأسـتراليا وكندا والمكسـيك وغيرها من الدول البارزة على تبني سياسات تجارية تساعد على إعادة توازن الاقتصاد الصيني نحو الاستهلاك المنزلي، لأن جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لا تستطيع وحدها استيعاب الطاقة الإنتاجية الفائضة الهائلة للصين. يمكن للدول المصدرة في أوروبا وآسيا أيضًا أن تنظر إلى الدول متوسطة الدخل كسوق محدودة ولكنها متنامية لصادراتها.

تتفوق الشـركات الصـينية التي تقودها الدولة وتدعمها الدولة في بناء البنية التحتية المادية والرقمية، وقد أعادت الصـين تدوير ما يقرب من 1.3 تريليون دولار من فوائضـها التجارية في شـكل قروض لشـركائها التجاريين. لم تُصِـغ

أمريكا وحلفاؤها بعد، ناهيك عن تنفيذهم، خطةً مشتركةً لما يُسمى "الجنوب العالمي"، لكنهم يمتلكون معًا موارد هائلة. تمتلك أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية ودولٌ أخرى أصولًا أجنبية صافية بقيمة 7 تريليونات دولار. وتمتلك المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف، أصولًا مجمعة بقيمة 1.5 تريليون دولار. وفي حين أن التوسع في المهام قد قوّض فعالية بعض هذه المؤسسات، فإن هذه الإدارة مُكرّسة لاستغلال موقعها القيادي لتنفيذ إصلاحاتٍ تضمن خدمة المصالح الأمريكية.

إن ما يُميّز أمريكا عن بقية العالم – انفتاحنا، وشفافيتنا، وثقتنا، والتزامنا بالحرية والابتكار، ورأسمالية السوق الحرة – سيظل يجعلنا الشريك العالمي المُفضّل.

لا تزال أمريكا تحتل مكانةً مُهيمنةً في التقنيات الرئيسية التي يحتاجها العالم. يجب أن نُقدّم لشركائنا مجموعةً من الحوافز – على سبيل المثال، التعاون التكنولوجي، والمشتريات الدفاعية، والوصول إلى أسواق رأس المال لدينا – التي تُرجّح كفة القرارات لصالحنا.

أظهرت زيارات الرئيس ترامب الرسمية في مايو 2025 إلى دول الخليج العربي قوة التكنولوجيا الأمريكية وجاذبيتها. هناك، نال الرئيس دعم دول الخليج لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الأمريكية المتفوقة، مما عزّز شراكاتنا. ينبغي على أمريكا بالمثل أن تُجنّد حلفائها وشركائها الأوروبيين والآسيويين، بما في ذلك الهند، لتعزيز وتحسين مواقفنا المشتركة في نصف الكرة الغربي، وفي أفريقيا فيما يتعلق بالمعادن الحيوية. ينبغي أن نُشكّل تحالفات تستخدم مزايانا النسبية في التمويل والتكنولوجيا لبناء أسواق تصدير مع الدول المتعاونة. ينبغي ألا يتوقع شركاء أمريكا الاقتصاديون بعد الآن تحقيق دخل من الولايات المتحدة من خلال الطاقة الإنتاجية الفائضة والاختلالات الهيكلية، بل أن يسعوا بدلاً من ذلك إلى تحقيق النمو من خلال التعاون المُدار المرتبط بالتوافق الاستراتيجي والحصول على استثمارات أمريكية طويلة الأجل. بفضل أسواق رأس المال الأعمق والأكثر كفاءة في العالم، تستطيع أمريكا مساعدة الدول منخفضة الدخل على تطوير أسواق رأس المال الخاصة بها وربط عملاتها بشكل أوثق بالدولار، مما يضمن مستقبل الدولار كعملة احتياطية عالمية.

تبقى أعظم مزايانا نظامنا الحكومي واقتصاد السوق الحر الديناميكي. ومع ذلك، لا يمكننا افتراض أن مزايا نظامنا ستسود تلقائيًا. لذلك، تُعد استراتيجية الأمن القومي أمرًا أساسيًا.

ردع التهديدات العسكرية

على المدى الطويل، يُعد الحفاظ على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الأمريكي أضمن طريقة لردع ومنع صراع عسكري واسع النطاق. ويظل التوازن العسكري التقليدي المواتي عنصرًا أساسيًا في المنافسة الاستراتيجية. هناك، بحق،

تركيز كبير على تايوان، ويرجع ذلك جزئيًا إلى هيمنة تايوان على إنتاج أشباه الموصلات، ولكن في الغالب لأن تايوان توفر وصولًا مباشرًا إلى سلسلة الجزر الثانية وتقسم شمال شرق وجنوب شرق آسيا إلى مسرحين منفصلين. ونظرًا لأن ثلث الشحن العالمي يمر سنويًا عبر بحر الصين الجنوبي، فإن لهذا آثارًا كبيرة على الاقتصاد الأمريكي. لذا، فإن ردع أي صراع حول تايوان، من خلال الحفاظ على التفوق العسكري، يُعد أولوية. كما سنحافظ على سياستنا المعلنة الراسخة بشأن تايوان، أي أن الولايات المتحدة لا تدعم أي تغيير أحادي الجانب للوضع الراهن في مضيق تايوان.

سنبني جيشًا قادرًا على صدّ العدوان في أي مكان في سلسلة الجزر الأولى. لكن الجيش الأمريكي لا يستطيع، ولا ينبغي أن يضطر، إلى القيام بذلك بمفرده.

يجب على حلفائنا أن يكثفوا جهودهم وينفقوا – والأهم من ذلك – أن يبذلوا المزيد من الجهد من أجل الدفاع الجماعي. ينبغي أن تركز الجهود الدبلوماسية الأمريكية على الضغط على حلفائنا وشركائنا في سلسلة الجزر الأولى للسماح للجيش الأمريكي بمزيد من الوصول إلى موانئهم ومرافقهم الأخرى، وزيادة إنفاقهم على دفاعهم الخاص، والأهم من ذلك، الاستثمار في القدرات الهادفة إلى ردع العدوان. سيؤدي هذا إلى ربط قضايا الأمن البحري على طول سلسلة الجزر الأولى، مع تعزيز قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على منع أي محاولة للاستيلاء على تايوان أو تحقيق توازن قوى غير مواتٍ لنا يجعل الدفاع عن تلك الجزيرة مستحيلاً. ويتمثل أحد التحديات الأمنية ذات الصلة في إمكانية سيطرة أي منافس على بحر الصين الجنوبي. وقد يسمح هذا لقوة معادية محتملة بفرض نظام رسوم على أحد أهم ممرات التجارة في العالم، أو – وهو الأسوأ – إغلاقه وإعادة فتحه متى شاءت. وستكون أي من هاتين النتيجتين ضارة بالاقتصاد الأمريكي والمصالح الأمريكية الأوسع. يجب وضع تدابير قوية إلى جانب الردع اللازم لإبقاء تلك الممرات مفتوحة، خالية من "الرسوم"، وغير خاضعة لإغلاق تعسفي من قبل دولة واحدة. وسيتطلب هذا ليس فقط المزيد من الاستثمار في قدراتنا العسكرية – وخاصة البحرية – بل أيضًا تعاونًا قويًا مع كل دولة معرضة للمعاناة، من الهند إلى اليابان وما وراءها، إذا لم تُعالج هذه المشكلة. بالنظر إلى إصرار الرئيس ترامب على زيادة تقاسم الأعباء من اليابان وكوريا الجنوبية، يجب علينا حثّ هاتين الدولتين على زيادة الإنفاق الدفاعي، مع التركيز على القدرات – بما في ذلك القدرات الجديدة – اللازمة لردع الخصوم وحماية سلسلة الجزر الأولى. كما سنعزز ونعزز وجودنا العسكري في غرب المحيط الهادئ، بينما نحافظ في تعاملاتنا مع تايوان وأستراليا على خطابنا الحازم بشأن زيادة الإنفاق الدفاعي. يتطلب منع الصراعات موقفًا يقظًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وقاعدة صناعية دفاعية متجددة، واستثمارًا عسكريًا أكبر من جانبنا ومن حلفائنا وشركائنا، والفوز في المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل.

ج. تعزيز العظمة الأوروبية

اعتاد المسـؤولون الأمريكيون على التفكير في المشـاكل الأوروبية من منظور نقص الإنفاق العسـكري والركود الاقتصادي. وفي هذا بعض الحقيقة، لكن مشاكل أوروبا الحقيقية أعمق من ذلك.

تخسر أوروبا القارية حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – من 25% عام 1990 إلى 14% اليوم – ويعزى ذلك جزئيًا إلى اللوائح الوطنية والعابرة للحدود الوطنية التي تقوض الإبداع والاجتهاد.

لكن هذا التراجع الاقتصـادي يحجبه احتمال حقيقي وأكثر وضـوحًا لمحو الحضـارة. تشمل القضـايا الأكبر التي تواجه أوروبا أنشطة الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات العابرة للحدود الوطنية التي تقوض الحرية السياسية والسيادة، وسـياسـات الهجرة التي تُغير وجه القارة وتُثير الصـراعات، والرقابة على حرية التعبير وقمع المعارضـة السـياسـية، وانخفاض معدلات المواليد، وفقدان الهويات الوطنية والثقة بالنفس.

إذا اسـتمرت الاتجاهات الحالية، فسـتصـبح القارة غير قابلة للتمييز خلال 20 عامًا أو أقل. وبالتالي، ليس من الواضح ما إذا كانت بعض الدول الأوروبية ستتمتع باقتصادات وجيوش قوية بما يكفي لتبقى حلفاء موثوقين. العديد من هذه الدول تُضاعف حاليًا جهودها في مسارها الحالي. نريد أن تبقى أوروبا أوروبية، وأن تستعيد ثقتها الحضارية بنفسها، وأن تتخلى عن تركيزها الفاشل على التضييق التنظيمي.

يتجلى هذا النقص في الثقة بالنفس جليًا في علاقة أوروبا مع روسيا.

يتمتع الحلفاء الأوروبيون بميزة قوة صلبة كبيرة على روسيا في جميع المقاييس تقريبًا، باستثناء الأسلحة النووية. نتيجة لحرب روسيا في أوكرانيا،

أصـبحت العلاقات الأوروبية مع روسيا الآن ضـعيفة للغاية، وينظر العديد من الأوروبيين إلى روسيا على أنها تهديد وجودي. سـتتطلب إدارة العلاقات الأوروبية مع روسـيا مشـاركة دبلوماسـية أمريكية كبيرة، سـواء لإعادة ترسـيخ ظروف الاسـتقرار الاسـتراتيجي في جميع أنحاء الكتلة الأرضـية الأوراسـية، أو للتخفيف من خطر الصـراع بين روسـيا والدول الأوروبية. من المصـالح الأساسية للولايات المتحدة التفاوض على وقف سريع للأعمال العدائية في أوكرانيا، من أجل اسـتقرار الاقتصـادات الأوروبية، ومنع التصـعيد أو التوسـع غير المقصـود للحرب، وإعادة إرسـاء الاسـتقرار الاستراتيجي مع روسيا، بالإضافة إلى تمكين إعادة إعمار أوكرانيا بعد انتهاء الأعمال العدائية لضمان بقائها كدولة قابلة للحياة.

كان لحرب أوكرانيا أثر عكسي تمثل في زيادة اعتماد أوروبا، وخاصة ألمانيا، على الخارج. واليوم، تبني شركات الكيماويات الألمانية بعضًا من أكبر مصانع المعالجة في العالم في الصين، باستخدام الغاز الروسي الذي لا تستطيع الحصول عليه في ألمانيا. تجد إدارة ترامب نفسها على خلاف مع المسؤولين الأوروبيين الذين يحملون توقعات غير واقعية للحرب، مستغلين حكومات أقلية غير مستقرة، يدوس الكثير منها على المبادئ الأساسية للديمقراطية لقمع المعارضة. تريد أغلبية أوروبية كبيرة السلام، إلا أن هذه الرغبة لا تُترجم إلى سياسات، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تقويض تلك الحكومات للعمليات الديمقراطية. هذا أمرٌ بالغ الأهمية استراتيجيًا للولايات المتحدة، تحديدًا لأن الدول الأوروبية لا تستطيع إصلاح نفسها إذا وقعت في أزمة سياسية. ومع ذلك، تظل أوروبا حيوية استراتيجيًا وثقافيًا للولايات المتحدة.

وتظل التجارة عبر الأطلسي أحد ركائز الاقتصاد العالمي والازدهار الأمريكي. وتظل القطاعات الأوروبية، من التصنيع إلى التكنولوجيا إلى الطاقة، من بين أقوى القطاعات في العالم. وتُعد أوروبا موطنًا لأحدث الأبحاث العلمية والمؤسسات الثقافية الرائدة عالميًا. ولا يقتصر الأمر على أننا لا نستطيع تحمل استبعاد أوروبا، بل إن القيام بذلك سيُلحق الضرر بما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيقه.

ينبغي للدبلوماسية الأمريكية أن تستمر في الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية، وحرية التعبير، والاحتفاء غير المشروط بالطابع الفردي للدول الأوروبية وتاريخها. وتشجع أمريكا حلفاءها السياسيين في أوروبا على تعزيز هذا الإحياء الروحي، ويبعث النفوذ المتزايد للأحزاب الأوروبية الوطنية على التفاؤل الكبير.

يجب أن يكون هدفنا مساعدة أوروبا على تصحيح مسارها الحالي. سنحتاج إلى أوروبا قوية لمساعدتنا على المنافسة بنجاح، وللعمل معنا بالتنسيق لمنع أي عدو من الهيمنة على أوروبا.

من المفهوم أن أمريكا مرتبطة عاطفيًا بالقارة الأوروبية، وبالطبع ببريطانيا وأيرلندا. كما أن لطبيعة هذه الدول أهمية استراتيجية لأننا نعتمد على حلفاء مبدعين، قادرين، واثقين، وديمقراطيين لتهيئة ظروف الاستقرار والأمن. نريد العمل مع دول متحالفة تسعى لاستعادة عظمتها السابقة.

على المدى الطويل، من المرجح جدًا أن تصبح أغلبية أعضاء حلف الناتو غير أوروبية في غضون بضعة عقود على الأكثر. وبالتالي، يبقى السؤال مطروحًا: هل سينظرون إلى مكانتهم في العالم، أو إلى تحالفهم مع الولايات المتحدة، بنفس الطريقة التي نظر بها أولئك الذين وقّعوا على ميثاق الناتو؟

ينبغي أن تُعطي سياستنا العامة تجاه أوروبا الأولوية لما يلي:

- إعادة ترسيخ ظروف الاستقرار داخل أوروبا والاستقرار الاستراتيجي مع روسيا؛
- تمكين أوروبا من الاعتماد على نفسها والعمل كمجموعة من الدول ذات السيادة المتحالفة، بما في ذلك تحمل المسؤولية الأساسية عن دفاعها، دون أن تُهيمن عليها أي قوة معادية؛
- تنمية مقاومة المسار الحالي لأوروبا داخل الدول الأوروبية؛
- فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع والخدمات الأمريكية وضمان معاملة عادلة للعمال والشركات الأمريكية؛
- بناء دول سليمة في وسط وشرق وجنوب أوروبا من خلال العلاقات التجارية، ومبيعات الأسلحة، والتعاون السياسي، والتبادلات الثقافية والتعليمية؛ • وضع حدٍّ للتصور السائد عن حلف الناتو، ومنع تجسيده كتحالفٍ دائم التوسع؛ و• تشجيع أوروبا على اتخاذ إجراءاتٍ لمكافحة فائض الطاقة الإنتاجية التجارية، والسرقة التكنولوجية، والتجسس الإلكتروني، وغيرها من الممارسات الاقتصادية العدائية.

د. الشرق الأوسط: نقل الأعباء، وبناء السلام

لنصف قرنٍ على الأقل، منحت السياسة الخارجية الأمريكية الشرق الأوسط الأولوية على جميع المناطق الأخرى. والأسباب واضحة: فقد كان الشرق الأوسط لعقودٍ من الزمن أهم مورد للطاقة في العالم، وكان مسرحًا رئيسيًا للتنافس بين القوى العظمى، وكان مليئًا بالصراعات التي هددت بالامتداد إلى العالم الأوسع، بل وحتى إلى أراضينا.

اليوم، لم يعد اثنان على الأقل من هذه الديناميكيات قائمين. فقد تنوعت إمدادات الطاقة بشكلٍ كبير، وأصبحت الولايات المتحدة مُصدرًا صافيًا للطاقة. لقد أفسحت المنافسة بين القوى العظمى المجال لتنافس القوى العظمى، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بمكانة تُحسد عليها، مدعومةً بنجاح الرئيس ترامب في تنشيط تحالفاتنا في الخليج، مع شركاء عرب آخرين، ومع إسرائيل.

لا يزال الصراع يُمثل الديناميكية الأكثر إثارةً للقلق في الشرق الأوسط، ولكن اليوم، لا يوجد ما يُثير هذه المشكلة مما قد توحي به العناوين الرئيسية. لقد أُضعفت إيران – القوة الرئيسية المُزعزعة للاستقرار في المنطقة – بشكل كبير بسبب الإجراءات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وعملية "مطرقة منتصف الليل" التي شنها الرئيس ترامب في يونيو/حزيران 2025، والتي أدت إلى إضعاف البرنامج النووي الإيراني بشكل كبير. لا يزال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني شائكًا، ولكن بفضل وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن اللذين تفاوض عليهما الرئيس ترامب، تم إحراز تقدم نحو سلام أكثر ديمومة. أما الداعمون الرئيسيون لحماس، فقد أُضعفوا أو انسحبوا. لا تزال سوريا

تُشكّل مشكلةً مُحتملة، ولكن بدعمٍ أمريكي وعربي وإسرائيلي وتركي، قد تستقرّ وتستعيد مكانتها الصحيحة كلاعبٍ أساسيٍّ وإيجابيٍّ في المنطقة.

مع إلغاء هذه الإدارة أو تخفيف سياسات الطاقة التقييدية، ومع تزايد إنتاج الطاقة الأمريكي، سيتراجع السبب التاريخي لأمريكا في التركيز على الشرق الأوسط. بدلًا من ذلك، ستصبح المنطقة بشكلٍ متزايد مصدرًا ووجهةً للاستثمار الدولي، وفي صناعاتٍ تتجاوز النفط والغاز بكثير – بما في ذلك الطاقة النووية والذكاء الاصطناعي وتقنيات الدفاع. يُمكننا أيضًا العمل مع شركائنا في الشرق الأوسط لتعزيز مصالحهم الاقتصادية الأخرى، من تأمين سلاسل التوريد إلى تعزيز فرص تطوير أسواقٍ صديقةٍ ومفتوحةٍ في أجزاءٍ أخرى من العالم مثل أفريقيا.

يُظهر شركاء الشرق الأوسط التزامهم بمكافحة التطرف، وهو اتجاهٌ ينبغي أن تُواصل السياسة الأمريكية تشجيعه. لكن تحقيق ذلك يتطلب التخلي عن تجربة أمريكا الخاطئة في ترهيب هذه الدول – وخاصةً ممالك الخليج – ودفعها للتخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية. علينا تشجيع الإصلاح والثناء عليه متى وأينما ظهر تلقائيًا، دون محاولة فرضه من الخارج. إن مفتاح نجاح العلاقات مع الشرق الأوسط يكمن في قبول المنطقة وقادتها ودولها كما هي، والعمل معًا في مجالات ذات اهتمام مشترك.

ستظل لأمريكا دائمًا مصالح جوهرية في ضمان عدم وقوع إمدادات الطاقة الخليجية في أيدي عدو مباشر، وأن يظل مضيق هرمز مفتوحًا، وأن يظل البحر الأحمر صالحًا للملاحة، وأن لا تكون المنطقة حاضنة أو مصدرًا للإرهاب ضد المصالح الأمريكية أو الوطن الأمريكي، وأن تظل إسرائيل آمنة. يمكننا، بل يجب علينا، معالجة هذا التهديد أيديولوجيًا وعسكريًا

دون عقود من حروب "بناء الأمم" العقيمة. لدينا أيضًا مصلحة واضحة في توسيع نطاق اتفاقيات إبراهيم لتشمل المزيد من دول المنطقة ودولًا أخرى في العالم الإسلامي.

لكن ولحسن الحظ، ولفترة طويلة جدًا، سيطر الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الأمريكية، سواءً في التخطيط طويل المدى أو التنفيذ اليومي، وقد ولّت – ليس لأن الشرق الأوسط لم يعد مهمًا، بل لأنه لم يعد مصدر إزعاج دائم، ومصدرًا محتملًا لكارثة وشيكة، كما كان في السابق. بل إنه يبرز كمكان للشراكة والصداقة والاستثمار – وهو اتجاه ينبغي الترحيب به وتشجيعه. في الواقع، إن قدرة الرئيس ترامب على توحيد العالم العربي في شرم الشيخ سعيًا لتحقيق السلام والتطبيع ستسمح للولايات المتحدة أخيرًا بإعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية.

شرق أفريقيا

لفترة طويلة جدًا، ركزت السياسة الأمريكية في أفريقيا على توفير، ثم على نشر، الأيديولوجية الليبرالية. ينبغي على الولايات المتحدة، بدلاً من ذلك، أن تسعى إلى الشراكة مع دول مختارة لتخفيف حدة النزاعات، وتعزيز العلاقات التجارية ذات المنفعة المتبادلة، والانتقال من نموذج المساعدات الخارجية إلى نموذج الاستثمار والنمو القادر على تسخير الموارد الطبيعية الوفيرة والإمكانات الاقتصادية الكامنة في أفريقيا.

يمكن أن تشمل فرص المشاركة التفاوض على تسويات للنزاعات المستمرة (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان)، ومنع نشوب صراعات جديدة (مثل إثيوبيا وإريتريا والصومال)، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتعديل نهجنا تجاه المساعدات والاستثمار (مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا). ويجب أن نظل حذرين من تجدد النشاط الإرهابي الإسلامي في أجزاء من أفريقيا مع تجنب أي وجود أو التزامات أمريكية طويلة الأجل.

يجب على الولايات المتحدة الانتقال من علاقة تركز على المساعدات مع أفريقيا إلى علاقة تركز على التجارة والاستثمار، مع إعطاء الأولوية للشراكات مع الدول القادرة والموثوقة والملتزمة بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأمريكية. من المجالات الواعدة للاستثمار الأمريكي في أفريقيا، والتي تنطوي على آفاق عائد استثماري جيد، قطاع الطاقة وتطوير المعادن الحيوية.

يمكن أن يُدرّ تطوير تقنيات الطاقة النووية، وغاز البترول المسال، والغاز الطبيعي المسال، المدعومة من الولايات المتحدة، أرباحًا للشركات الأمريكية، ويساعدنا في المنافسة على المعادن الحيوية وغيرها من الموارد.

انتهى،